

Distr.
GENERAL

E/ICEF/1995/6
18 January 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادلة الأولى لعام ١٩٩٥

١ - ٣ و ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥

متابعة تقييم اليونيسيف الذي أجراء مانحون متعددون:

استراتيجية البرنامج العامة

موجز

أعد هذا التقرير استجابة للمقرر ٨/س/١٩٩٤ (E/ICEF/1994/13 (Part III))، الذي اتخذه المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٤، والذي طلب فيه إلى المدير التنفيذي تقديم تقرير كامل عن المواضيع التالية إلى الدورة العادلة الأولى لعام ١٩٩٥: إعداد وثيقة استراتيجية عامة عن بناء القدرات وال�能ات وتقديم الخدمات والدعوة؛ وتصميمات محسنة للبرامج لجمع قطاعات اليونيسيف التي تحظى بالأولوية، مع مراعاة عناصر الاستراتيجية الثلاثة جميعها؛ ووثيقة استراتيجية عن المساعدة في حالات الطوارئ، على أساس عناصر الاستراتيجية الثلاثة جميعها، ومع مراعاة دور اليونيسيف في نطاق منظومة الأمم المتحدة وضرورة تعزيز الروابط بين عمل اليونيسيف في حالات الطوارئ وأهدافها الإنمائية. وترد استراتيجية المساعدة في حالات الطوارئ في التقرير المتعلق بعمليات الطوارئ التي تقوم بها اليونيسيف (E/ICEF/1995/5).

كما طلب إلى المدير التنفيذي، في المقرر نفسه، أن يقدم إلى المجلس، كجزء لا يتجزأ من الاستجابة للطلبات المبينة أعلاه، تقريراً عن الاستراتيجيات التنفيذية والتدابير العملية التي تعتمد الأمانة الأخذ بها لتكيف قدرة اليونيسيف التنظيمية.

١ - بناء على طلب المجلس التنفيذي في مقرر ٨/س/١٩٩٤ (E/ICEF/1994/13 (Part III))، الذي اعتمد في دورته السنوية لعام ١٩٩٤، قدمت الأمانة إلى المجلس، في دورته العادلة الثالثة لعام ١٩٩٤ (٢ - ٥ تشرين الأول/أكتوبر)، تقريراً عن حالة الطلبات المختلفة التي قدمها المجلس التنفيذي بشأن وثائق المتابعة المتعلقة بتقييم اليونيسيف الذي أجراء مانحون متعددون (E/ICEF/1994/L.20).

.../..

240195 220195 200195 95-01513



٢ - ويقدم هذا التقرير موجزاً أساسياً للاستراتيجيات العامة المقرر إدراجهما في خطة اليونيسيف المتوسطة الأجل القادمة، التي ستعرض على المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٦٦. وسيتيح ذلك للأمانة أن تعمل بالاستناد إلى الاستنتاجات والتوصيات الاستراتيجية الهامة لاستعراض الإدارة، وأن تلتقي ردود المجلس التنفيذي على مختلف الوثائق التي تتصل بالاستراتيجيات القطاعية والتي تقدم اليه خلال عام ١٩٩٥. ولما كانت الخطة المتوسطة الأجل تجسد الاستراتيجيات والاتجاهات الرئيسية لبرامج اليونيسيف، فقد استخدم المانحون المتعددون القائمون بالتقدير الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٥-١٩٩٢ (E/ICEF/1992/3) لوضع إطار لخياراتهم الاستراتيجية (انظر المرفق الأول). ولذلك فقد يكون من المناسب إدراج فرع مستكملاً عن الاستراتيجيات الشاملة في الخطة المتوسطة الأجل الجديدة لبيان الطريقة التي تعتمد اليونيسيف أن تنفذ بها التوصيات الواردة في التقييم الذي أجراه المانحون المتعددون كجزء لا يتجزأ من برامج التعاون القطري التي تضطلع بها ومن استراتيجياتها القطاعية.

٣ - وقد استبقى المجلس التنفيذي، كمتابعة للتقييم الذي أجراه المانحون المتعددون، أربع استراتيجيات اعتبر أنها تمثل أغليبية برامج اليونيسيف: تقديم الخدمات، وبناء القدرات، والتمكين، والدعوة. وتظهر جميع الوثائق المتعلقة بالسياسات القطاعية إطار الخيارات الاستراتيجية هذا، وتؤكد بصورة متزايدة على بناء القدرات على مختلف مستويات المجتمع، ولا سيما التمكين على مستوى المجتمعات المحلية. ويتجلّى في ذلك تطور واضح في وضع برامج اليونيسيف - وأشار إليه أيضاً التقييم الذي أجراه المانحون المتعددون - يتمثل في التأسيس على تقديم الخدمات للتوجيه مزيداً من التركيز على بناء القدرات وتمكين المجتمعات المحلية والأسر المعيشية.

٤ - ويجري الأخذ بنتائج وتوصيات لتقييم المانحين المتعددين في المبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة ببرامج اليونيسيف وفي وثائقها المتعلقة بالاستراتيجيات. وفور انتهاء المجلس التنفيذي من النظر في تقرير التقييم، أصدرت اليونيسيف توجيهها تنفيذياً (CF/EXD/1993/007) إلى جميع مكاتبها الميدانية تقدم فيه إرشادات عن كيفية الأخذ بتوصياتها لدى إعداد البرامج القطريه وتنفيذها ولدى القيام بالرصد والتقييم. وقد أصبح هذا التوجيه مرجعاً أساسياً في الاستعراضات المتوسطة الأجل والمناقشات المتعلقة بالاستراتيجيات مع الحكومات وغيرها من الشركاء من لهم تأثير في البرامج التي تساعدها اليونيسيف على تنفيذها.

٥ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٤، أصدرت اليونيسيف توجيهها برنامجياً (CF/PD/PRO/94-005) يتضمن مبادئ توجيهية لإعداد وثائق البرامج القطاعية المقدمة إلى المجلس التنفيذي. وينص على توجيهه لمكاتب اليونيسيف الميدانية كيفية الربط بين مزيج الاستراتيجيات الموصى بها في التقييم الذي أجراه المانحون المتعددون من جهة، والبرامج القطاعية من جهة أخرى. وقد جاء فيه ما يلى:

"ينبغي أن يشمل اختيار الاستراتيجيات، في آن معاً، تحقيق أهداف البرامج القطاعية واستدامتها. وينبغي إيلاء تعزيز القدرات الوطنية اهتماماً خاصاً بوصفها المفتاح إلى استدامة

البرامج واعتماد البلدان على ذاتها. كما انه مهم لتنفيذ الاستراتيجيات الأخرى. وينبغي إبراز الطريقة التي يظهر بها بناء القدرات الوطنية في البرامج. وينبغي أن يتم مزج الاستراتيجيات اعتباراً وأضحاً لفعالية التكاليف، التي ينبغي أن تشمل المسائل المتعلقة بالاستدامة".

ويقترح التوجيه البرنامجي أن تتضمن الورقة الموقنية، التي يعدها المكتب القطري في بداية فترة البرامج القطرية آراءً في الاستراتيجيات المقترحة المتعلقة بالبرامج القطاعية. كما انه يشدد على الحاجة إلى برمجة تدريجية للاستدامة وفقاً لتقييم واقعي لأنماط بناء القدرات اللازمة للاستدامة الطويلة الأجل. ويشمل اختبار من ١٠ نقاط للبرمجة المستدامة "تحديد المؤسسات والهيئات الأساسية التي يجري بناؤها أو تعزيزها أثناء تنفيذ البرامج؛ وأثر البرامج في كلا الجنسين؛ وأثرها في المؤسسات الموجودة؛ والقدرة التشغيلية للبرامج إذا توقف الدعم الخارجي؛ والقدرة على تحمل تكاليف الوحدات؛ واسهام الشركاء غير التقليديين، والمجتمعات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية؛ وتشجيع الاعتماد على الذات وبناء القدرات المحلية؛ ومدى الاستجابة للاحتجاجات التي يشعر بها السكان؛ والأثر الحاصل في البيئة؛ والأثر المتداهنة الذي يصيب البرامج الأخرى عند تحقيق أهداف أخرى.

٦ - وترت في دليل سياسات واجراءات اليونيسيف - الكتاب دال - عمليات البرامج مبادئ توجيهية ميسرة ومنفصلة لإعداد البرامج القطرية. وهذا الدليل، الذي يجري تنتجه في الوقت الحاضر ويتوقع اخراجه في صيغة نهائية في أواسط عام ١٩٩٥، سيتضمن أيضاً مبادئ توجيهية محددة تجسد المزمع الاستراتيجي لاستراتيجيات البرامج. ولما كانت عملية البرمجة القطرية تقع في صميم تعاون اليونيسيف، فإن صياغة هذه المبادئ التوجيهية المتعلقة بإيلاء الاهتمام للشواغل المعرab عنها في التقييم الذي أجراه المانحون المتعددون قد تكون أكثر السبل فعالية لضمان الأخذ الكامل بهذه المفاهيم في عملية البرمجة التي تقوم بها اليونيسيف.

٧ - وبالإضافة إلى هذه البرامج التوجيهية العريضة المتعلقة بالبرمجة القطرية، تعكف اليونيسيف حالياً على تحضير عدة ورقات تتعلق بالسياسات والاستراتيجيات القطاعية. وستتناول، صراحة، كيفية إدراج العناصر الاستراتيجية المذكورة أعلاه في هذه السياسات القطاعية وطريقة تكييف قدرة اليونيسيف التنظيمية بحيث تعكس هذه الخيارات الاستراتيجية، كما هو مبين في الفقرة ٢ من الوثيقة .E/ICEF/1994/L.20

٨ - وتعد الأمانة حالياً ثلاثة ورقات عن السياسات والاستراتيجيات - بشأن الصحة، والتعليم، وتوفير المياه والمرافق الصحية البيئية - ستقدم إلى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥. وستقدم إلى المجلس في عام ١٩٩٦ ورقة عن السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأطفال العائشين في ظروف عصبية. ويجري إعداد كل هذه التقارير بالتعاون مع المكاتب الميدانية والمكاتب الإقليمية وبالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمات غير حكومية دولية مختارة. وتتيح هذه الورقات فرصة أخرى للأخذ بالميزج الاستراتيجي الموصى به في التقييم الذي أجراه المانحون المتعددون. وفي السنوات الأخيرة، قدمت إلى المجلس التنفيذي

ورقات تتعلق بسياسات تحسين تغذية الطفل والمرأة في البلدان النامية (E/ICEF/1990/L.6) وبالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات (E/ICEF/1994/L.5 Add.1)، وقد وافق عليها المجلس (E/ICEF/1990/13)، المقرر ١٩٩٤/١٣، و (Part III) E/ICEF/1994/13، على التوالي.

٩ - وبصفة عامة، تعتمد جميع السياسات والاستراتيجيات، في مختلف القطاعات، على نفس الإطار المفاهيمي الذي عرض على المجلس التنفيذي للمرة الأولى في وثيقة السياسات الغذائية (E/ICEF/1990/L.6) (انظر المرفق الثاني). وقد أبدى التقييم الذي أجراه المانحون المتعددون تعليقاً إيجابياً على مزايا الاستراتيجيات الغذائية القائمة على هذا الإطار المفاهيمي. وبين الإطار المفاهيمي المشار إليه أن سوء تغذية الأطفال والنساء وفياتهم هي وليدة سلسلة طويلة من الأحداث المترابطة والعلاقات السببية على مستويات مختلفة: أعراض المشكلة، وأسبابها المباشرة، وأسبابها الكامنة، وأسبابها الأساسية. واتخاذ الإجراءات بالاستناد إلى تقييم الأعراض دون غيرها هو أمر صعب وغير كاف، في كثير من الأحيان، لتحقيق تحسن مطرد. ويتبين من النموذج أنه إذا أردت تحقيق تغير فعلي في حالة النساء والأطفال فلابد من الاستعانة بالتقييم والتحليل والإجراءات، وذلك على مختلف المستويات المتعلقة بأسباب سوء التغذية. وبين الإطار أيضاً الطابع المتعدد للقطاعات لمشاكل التنمية، ويساعد على تحديد العلاقات السببية. ولكن يحدر باللحظة أن هذا الإطار العام يحتاج إلى التكييف وفقاً للشروط السائدة في حالة معينة. ولهذا الغرض، يشكل التحليل المستمر للحالة، مقرتنا بالتقييم والتحليل والإجراءات، جزءاً أساسياً من نهج التكيف هذا مع الحالة المتغيرة.

١٠ - وتعتمد الورقات المتعلقة بسياسات توفير المياه والمرافق الصحية البيئية والسياسات الصحية على الإطار المفاهيمي نفسه، وتشدد على العلاقات بين القطاعات وعلى الحاجة إلى تكييف الأطر ومسارات العمل مع العوامل المسببة المحددة ميدانياً. وبعد اشتراك المجتمعات المحلية والأسر المعيشية ضرورياً للقيام بما يلزم من تقييم وتحليل وإجراءات. وتركز ورقة السياسات الصحية بصفة رئيسية، على الأسرة المعيشية بوصفها محور الإجراءات الصحية، في حين ترتكز الورقة المتعلقة بسياسات توفير المياه والمرافق الصحية البيئية على مستوى المجتمعات المحلية والأسر المعيشية. وفي مجال التعليم، تعدد القدرة على العمل بالتعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية في المجالات التي تهمها، ومع التركيز على صغار الفتيات على سبيل الأولوية، أمراً لا غنى عنه؛ واستناداً إلى ذلك، يركز على توجيهه للأبوين ومقدمي الرعاية إلى تعليم الأطفال من خلال النماذج القائمة على المنزل والمجتمع المحلي.

١١ - ومن الاستراتيجيات الرئيسية لسياسة المرأة تبسيط قضايا الجنسين في جميع البرامج. وهذا ما يبين، من جديد، ضرورة اتباع نهج مشترك بين القطاعات في البرمجة، على نحو ما عبر عنه في الورقات القطاعية الأخرى التي تؤكد على أن أسباب مشاكل الصحة والتغذية والماء والمرافق الصحية البيئية والتعليم إنما هي كلها مشاكل مترابطة.

١٢ - ولا يزال بناء القدارت وتعزيز المؤسسات هو المحطة الرئيسية للاهتمام في البرمجة التي تقوم بها اليونيسيف. ومن الجوانب المهمة في سياسة الصحة تعزيز عمليات الإعلام الصحي، والقدرات التنظيمية والدعائية للقطاع الصحي، وبناء شراكات تشم مختلف القطاعات لتحديد الأهداف المشتركة. وفي مجال التعليم، يتضمن النهج المتبعة في التعليم الابتدائي إيلاً عنابة خاصة لتعزيز المؤسسات الرئيسية التي تدعم التعليم الابتدائي، وإنشاء نظام تعليمي موحد يستوعب التنوع. كما يشمل هذا النهج وضع مناهج دراسية عالية الجودة وفعالة من حيث التكاليف، وإجراء حوار حول السياسات لضمان اندراج التركيز على التعليم الابتدائي في خطة شمولية، والمشاركة في تدريب مدرسي المدارس الابتدائية ورؤساء الهيئات التدريسية، ودعم هذا التدريب، وكذا مديري التعليم الأساسي ونظم الدعم التعليمي الأخرى. وفي قطاع المياه والمرافق الصحية البيئية، ستقدم المساعدة للحكومات لوضع السياسات ونقل المعرف والقدرات اللازمة لتمكين المجتمعات المحلية من مراقبة الموارد المتوفرة، بالإضافة إلى توفير الدعم التقني إلى جانب تقديم المرافق الصحية البيئية وتأمين التربية الصحية وجعل مياه الأسر المعيشية مأمونة.

١٣ - ويتجلّى، في تعزيز بناء القدرات وعناصر التمكين، التركيز على خيار السياسة العامة الذي أجرته اليونيسيف بناء على المزايا المقارنة وبسبب الموارد المحدودة. ولتقديم الخدمات أهمية توضيحية بوصفه حافزاً ومثلاً ينضي إلى إحداث تغييرات في السياسات وتحديد أولويات البرامج الوطنية. ولذلك يقترح أن يجري، في مجال التعليم، توفير الدعم للحوار المتعلق بالسياسات والمساريع التوضيحية التي تهتمّ للبلدان المzung شملها، وتركيز هذا الدعم على تحسين نظام التعليم الابتدائي لا على الأنشطة المتفرقة والمشوّدة.

١٤ - ووجه اهتمام قوي إلى التركيز على التمكين في مشروع ورقة السياسة الصحية، التي تنص على أن التمكين الصحي يمثل القدرة على الاتخاذ الواعي للقرارات المتعلقة بالصحة والتصرف بناء عليها. فبقدر ما تزداد حواجز الأسرة ويزداد اطلاعها، يزداد احتمال تحقيقها أنجع الخيارات في التنفيذية والسلوك الصحي، والوقاية من الأمراض، وخيارات العلاج المتاحة. كما تحلل ورقة السياسة الصحية العوامل المحددة المتعددة القطاعات التي تؤثر على مركز المرأة والطفل داخل مجتمع محلّي معين. وتشمل هذه العوامل التنظيم السياسي والاجتماعي للمجتمع المحلي والبيئية المادية، والعوامل المحددة الاجتماعية والاقتصادية. كما تشدد ورقتا السياسة الصحية والتعليمية، كلتاها، على ضرورة الدعوة لرفع مستوى الوعي بحالة الطفل، وخلق إرادة سياسية للعمل، والتأثير على السياسات، وخلق بيئة معنوية تجعل من الطفل أولى الأولويات.

١٥ - وتسبّب معظم وثائق السياسات في تفصيل الاستراتيجيات الأربع المعدّة أعلاه، فتدرج ضمنها الحوار في مجال السياسات، والنهج الفعالة من حيث التكاليف، ومشاركة المجتمع المحلي وإشراكه، وبناء الشراكات، وتعبئة الموارد والالتزام، ووضع برامج خاصة ترمي إلى التصدي للحالات الطارئة، والفتات الخاصة التي منها الأطفال الذين يعيشون ظروفاً عصيبة. لكن من الواضح أن بالإمكان ترتيب كل ما سبق داخل هذه الاستراتيجيات الرئيسية الأربع. ومن المهم التذكير، في هذا الصدد، بنتائج تقييم المانحين المتعددين الذي انتهى إلى أن جميع الاستراتيجيات التي ذكرتها اليونيسيف في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٥-١٩٩٢

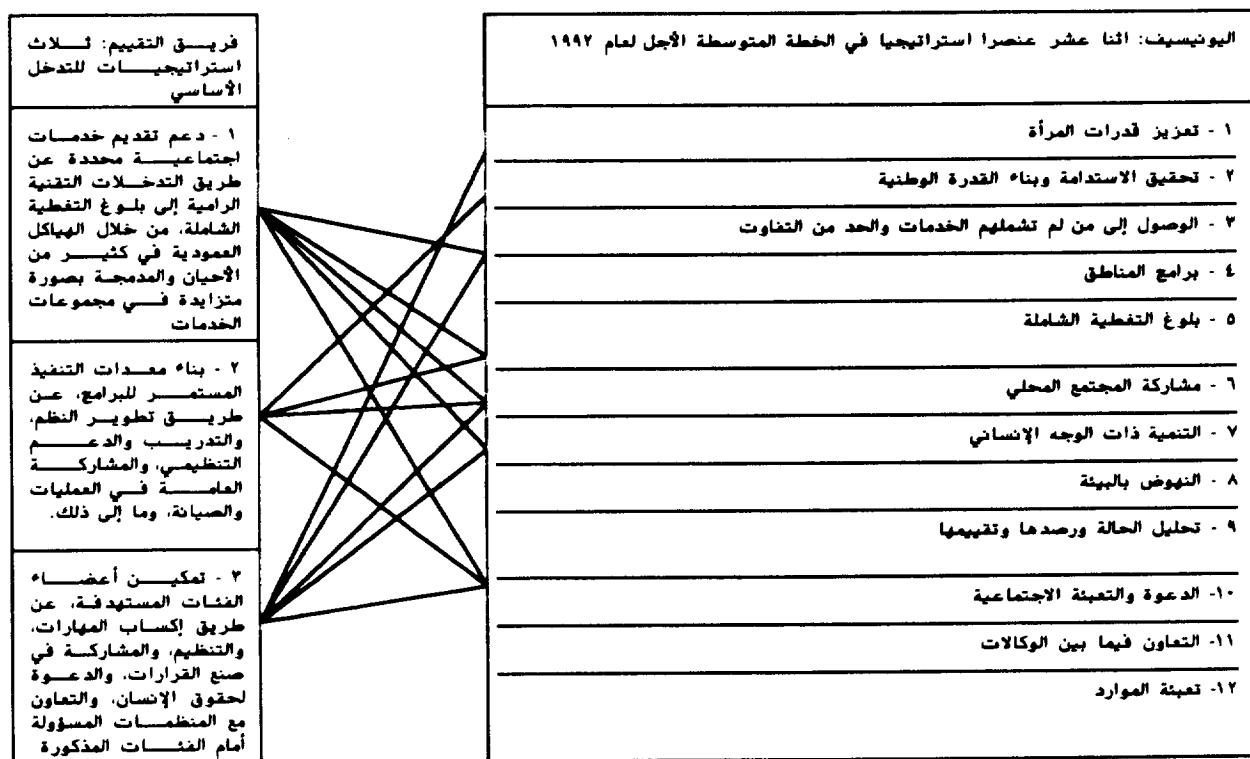
مشمولة بالفتات الرئيسية الثلاث التي حددتها التقييم المذكور. (ويجدر بالإشارة أن المجلس التنفيذي أضاف مسألة الدعوة بعد استعراضه للتقييم). وعلى النحو المبين في المرفق الثاني، يمكن ربط جميع استراتيجيات اليونيسيف بالاستراتيجيات الرئيسية المحددة.

١٦ - وتظهر جميع ورقات السياسات، أيضا، ضرورة أن تعمل اليونيسيف على مختلف مستويات المجتمع. فبینما يتجلی أن الاهتمام الرئيسي للعمل يمكن على مستوى الأسرة المعيشية (الصحة) ومستوى المجتمع المحلي (الغالبية من البقية)، يتضح أن العمل لازم أيضا على مستوى المقاطعات والمستويين الوطني والعالمي. وفي كل مستوى، ينصب الاهتمام على ما يتعلق به من مجالات بناء القدرات وتعزيز المؤسسات (ومن ذلك قدرات الرصد) والإعلام والتعبئة الاجتماعية. وعلى المستوى العالمي، يلزم لليونيسيف أن تعمل بصورة وثيقة مع الحكومات، والمنظمات الدولية، والبنك الدولي والمصارف الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين الذين منهم معاهد البحوث، ومراسک الامميات، لدعم إنجاز الأهداف المشتركة لعام ٢٠٠٠ واستدامتها على المدى الطويل، فضلا عن تحريك عملية تحديد أهداف جديدة في مختلف القطاعات للعقود المقبلة.

١٧ - وترتدي اللحمة السالفة الذكر عن استراتيجيات البرامج، الموجزة في ورقات السياسات القطاعية والاستراتيجيات التي هي قيد التحضير، لتوضیح استجابة الأمانة لتوصيات تقييم المانحين المتعددين، التي أیدها المجلس التنفيذي، بشأن إدراج حلیط ملائم من الإختیارات الاستراتيجية في مجلمل البرمجة التي يقوم بها اليونيسيف. وستدرج صياغة شاملة وملموعة أكثر لهذه الخطة الاستراتيجية في الخطة المتوسطة الأجل القادمة المزمع تقديمها الى المجلس التنفيذي في ١٩٩٥.

المرفق الأول

استراتيجيات برامج اليونيسيف



المرفق الثاني

أسباب سوء التغذية

